موقف مجلس العموم البريطاني من ارسال لجنة ملنر إلى مصر (١٩١٩ـ١٩٢٠)

The role British House of Commons Committee to send milner to Egypt (1919-1920)

م.م صادق جعفر عودة الصائغ

الجامعة المستنصرية ــ كلية التربية

موقف مجلس العموم البريطاني من ارسال لجنة ملنر إلى مصر (١٩١٩-١٩٢٠)

م.م صادق جعفر عودة الصائغ

الملـــــخص

يوضح هذا البحث أهمية التعرف على دور المؤسسة الحكومية البريطانية "مجلس العموم البريطاني" في اتخاذ القرارات الأساسية كونه المحطة الأولى لإتخاذ القرار الملائم في حل القضايا الرئيسة، كما كان الأتصال محوراً أساسياً بين المجلس والحكومة البريطانية من خلال التفاعل بينهما في نقل المعلومات والمقترحات بغية الوصول إلى أنجع السبل في معالجة القضايا الشائكة، لاسيما القضية المصرية مابعد الحرب العالمية الأولى، مع الأخذ بالاعتبار تقبل الرأي العام في الداخل والخارج لتلك القرارات، لما تحمله من أهمية مصيرية ومفصلية في حياة الشعوب والمجتمعات الخاضعة للتاج البريطاني في ذلك الوقت، فضلاً عن ذلك كان ومازال مجلس العموم البريطاني يمارس دور مهم ومؤثر في القرار السياسي للحكومة البريطانية وتحديد مسار السياسة البريطانية الداخلية والخارجية وتقرير مصير مستقبل الشعوب الخاضعة لها، ولايمكن للحكومة البريطانية الأستغناء عن دور مجلس العموم البريطاني كونه ركن اساسي من أركانها.

Abstract :

Revolutionized in (1919) it resonated in Britain, Prompting legislative institution taking the reins in Cooperation with the British government in reaching the Most effective Solutions to secure British interests in Egypt and Perhaps the Most important is the British Survival of influence over the Suez Canal in the Country, So try the British House of Commons to from a Committee Milner to take important role to negotiate with Seed Zaghloul and his Companions after the British government realized that Seed Zaghloul which represents the Majority of the Egyptian Public Opinion is, especially after the (1919) events as the British House of Commons tried to Pass the interests of his government through negotiations with the Seed Zaghloul without Popular opposition occurrence according Maimthelh Seed Zaghloul from national Symbol proud Egyptian people.

المقدمـــــــة

تعد التغيرات السياسية التي شهدتها مصر منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى العقود الأولى من الربع الأول من القرن العشرين من الأحداث المهمة التي تركت أثارها بشكل كبير على الأوضاع السياسية في مصر، وكان للتطورات الكبيرة التي شهدتها الحركة الوطنية المصرية أثر بالغ على نشاط النخب الوطنية، مما ساهم في مطالبة الحركة الوطنية بضرورة

المشاركة في المؤتمر المزمع عقده في باريس ليتسنى لهم وقوف بعض الدول الكبرى إلى جانبهم لنيل استقلال بلادهم.

ومما لاشك فيه أن محاولات الحركة الوطنية المصرية اصطدمت بالمصالح البريطانية في مصر والمتمثلة بالسيطرة المباشرة على قناة السويس، فضلاً عن المصالح الاقتصادية والزراعية ، مما أستدعى ذلك مشاركة مجلس العموم البريطاني بشكل فعال للتوصل إلى استراتيجية جديدة تحدد مسار السياسة البريطانية في مصر تتوافق مع الاحداث السياسية التي شهدتها مصر في تلك الحقبة .

لذا فعند أخذ هذه الأمور في الحسبان، لابد من تسليط الضوء على جانب مهم من مناقشات ومقترحات مجلس العموم البريطاني، وتأثيرها على قرار الحكومة البريطانية، وعلى هذا الاساس أعد هذا البحث ليوضح موقف مجلس العموم البريطاني من الأحداث السياسية التي شهدتها مصر إذ تعد انذاك من أهم مستعمراتها في القارة الافريقية.

ومن الجدير بالذكر أن الحركة الوطنية المصرية كانت في أوج نشاطها في تلك المدة لاسيما عام (١٩١٩) مما ساعد ذلك على أهتمام المؤسسة التشريعة البريطانية بما كان يدور في مصر من حراك سياسي مناهض للتواجد البريطاني في البلاد.

ومن المعلوم أن مجرد ذكر الأحداث السياسية ليس يبدي نفعاً مالم يصحب ذلك التركيز على أسباب تلك الأحداث ومن كان يقف وراء القرار السياسي البريطاني، لاسيما بعدما استطاع المجلس من رسم صورة للسياسة البريطانية تنجسم وبشكل كبير مع متبنايات ومصالح الحكومة البريطانية.

وبغية تسليط الضوء على مناقشات مجلس العموم البريطاني حول أهم الأحداث في مصر، والتي بموجبها حددت أرسال لجنة ملنر إلى مصر أثير أختيار موضوعه دور مجلس العموم من أرسال لجنة ملنر، ليكون موضوع البحث، لغرض أبراز دور أعضاء مجلس العموم البريطاني في صياغة تسوية توافقية لإنهاء الأزمة السياسية في مصر.

المبحث الأول ـ موقف مجلس العموم من ثورة عام (١٩١٩) :

شهدت مصر بعد نهاية الحرب العالمية الأولى نشاطاً سياسياً ملوحظاً، لاسيما بعدما توافرت مجموعة من المتطلبات الأساسية التي ساعدت على تقدم وتطور الرأي العام في مصر ولعل من أهمها : بروز نخب سياسية وطنية أمثال سعد زغلول [١]. ومساندة الرأي العام المصري لتلك النخب الوطنية، ولاسيما بعدما تم تشكيل تيار سياسي شعبي بأسم (الوفد المصري) [٢]. فضلاً عن وجود بعض القوى الدولية المطالبة باستقلال مصر، ولعل من أهمها الولايات المتحدة الأميركية، وعلى هذا الأساس حاول الوفد المصري التودد لتلك القوى بعد أن أرسل اليها برقية موجه إلى وزير خارجيتها روبرت لانسينغ Robert Lansing (١٨٦٤– ١٩٢٨) في الثالث عشر من كانون الثاني ١٩١٩ معربين فيها: ((**أن مصر أولى الأمم بالتمتع بنعم المبادئ الجديدة لسياسة العالم وبين أيديكم نضع أمالنا القومية ولذمتكم نكل الدفاع عنها حتى لا تضيع حقوقنا بحجة أن خصومنا أقوياء**)) [٣].

وكانت الدعوة إلى منح سعد زغلول ورفاقه، حق المشاركة في مؤتمر فرساي [٤]. من المطالب التي دعى اليها الشعب المصري لتحقيقها من خلال

مايعرف بـ(حركة التوكيلات) [٥]. وعلى أثر ذلك سافر المندوب السامي البريطاني في مصر ريجينالد ونجيت Reginald Wingate [٦]. إلى لندن في الأول من كانون الثاني ١٩١٩ لعرض القضية بشكل مباشر امام أصحاب القرار في الحكومة البريطانية، وقد تميزت الأيام العشر الأولى من غياب المندوب السامي في البلاد، بنزول قوات السلطة البريطانية في مصر إلى شوارع القاهرة مما أدى إلى كثرة الأعتقالات، ومنع التظاهر، ومراقبة الصحف الرسمية وغير الرسمية [٧].

بينت الحكومة البريطانية، في العشرين من شباط من العام نفسه موقفها بشكل واضح، إذ عبرت وزارة الخارجية البريطانية : ((**أن الزعماء القوميين[الوطنيين] الذين ترأسوا حركة تستهدف الخلاص من الانجليز لا حق لهم في الحضور إلى هنا [لندن]**)) [٨]. أدركت القيادات الوطنية في مصر أهمية أستمرار المطالبة بالإصلاح السياسي الذي يتيح لها تحقيق مطالب معظم المصريين، لاسيما بعدما كانت الأوضاع داخل المدن المصرية مهياة للثورة التي بدات تلوح في الأفق [٩]. ونتيجة لذلك أستدعى الجنرال ديفيد وطسون David Watson [١٠]. القائد العام للقوات البريطانية في مصر في السادس من آذار ١٩١٩ رئيس الوفد المصري ورفاقه إلى مركز القيادة العامة بفندق سافوي وابلغهم بالقول : ((**يلزمني أن أنذركم أن أي عمل منكم يرمي إلى عرقلة سير الإدارة يجعلكم عرضة للمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية**)) [١١]. أدرك الوطنيين المصريين بعد خطاب الجنرال وطسون أن بلادهم تمر بازمة سياسية شديدة، وكان تأثير هذا الأمر واضحاً على سعد زغلول ورفاقة ممن وقفوا إلى جانب معظم الشعب المصري، المطالب بمشاركة الوفد بمؤتمر

فرساي، فاصبح المطالبة بالاستقلال أمرا مهماً للبلاد على الرغم من تهديدات الجنرال وطسون المذكورة انفاً، ويبدو أن سعد زغلول ورفاقه أدركوا مدى صعوبة الموقف الذي أصبحوا فيه [١٢].

وانطلاقاً من تهديدات الجنرال وطسون في التعامل وفق الأحكام العرفية اعتقل سعد زغلول وثلاثة من رفاقه عصر يوم الثامن من آذار ١٩١٩ [١٣]. ونقل على متن باخرة بريطانية إلى جزيرة مالطة [١٤]. وفي اليوم التالي أرسل أعضاء الوفد برقية أحتجاج إلى السلطان محمد السادس منددة بالسياسة البريطانية المتبعة في مصر، تزامن ذلك مع تنظيم مظاهرة من من طلاب كلية الحقوق ومن طلبة الأزهر، وفي العاشر من آذار ١٩١٩ تصاعدت حدة التظاهر باشتراك أعداد غفيرة من الطلاب، مما أدى إلى حدوث مناوشات مع القوات البريطانية في مصر، التي أدت إلى مقتل عدد من ألطلبه المصريين، وفي الثاني عشر من الشهر نفسه توسعت المظاهرات لتنتشر في جميع أنحاء مصر، ووصلت ذروتها في مدينة طنطا، إذ بلغ عدد المشتركين في ألمظاهرة حوالي (٣٠٠٠) متظاهر، وتكررت اعتداءات القوات البريطانية على المتظاهرين، مما أدى إلى مقتل حوالي (١١) شخص وجرح اثنان كما قتل حوالي (١٣) شخص في القاهرة قرب مقام السيدة زينب [١٥]. ووسط هذا الهياج الشعبي، أصدر قائد القوات البريطانية في مصر الجنرال وطسون في اليوم نفسه بلاغاً باجتناب مشاركة موظفين الدولة في المظاهرات [١٦]. ولم ينصاع معظم الموظفين إلى ذلك ففي يومي الرابع عشر والخامس عشر من آذار ١٩١٩ بلغت التظاهرات ذروتها واستخدم المتظاهرين بعض وسائل العنف حيث قاموا بتدمير المرافق والمؤسسات الحكومية، إذ قطعت الاتصالات وأحرقت

حوالي (٦٣) محطة لسكك الحديد، فضلاً عن ذلك قطعت أسلاك وأعمدة التلغراف، ونزعت قضبان السكك الحديدية، وحطمت القطارات وأصبحت مظاهر العنف حدثاً مألوفاً في الشوارع المصرية، كما شارك في التظاهر الأطباء وطلبة كلية الطب احتجاجاً على اطلاق القوات البريطانية النار على المتظاهرين[١٧]. ومن الملفت للنظر مشاركة أعداد كبيرة من الأقباط المصريين في تلك المظاهرات، وفي يوم السادس عشر من آذار تجمع حوالي (٨٠,٠٠٠) متظاهر. قرب الأزهر وأعلنوا أن الثورة مفتوحة [١٨].

أخذت الثورة تتسم بطابع مسلح ضد القوات البريطانية، وكان من أبرز تلك المظاهر ماعرف (بحادثة أسيوط) [١٩]. ففي السابع عشر من الشهر نفسه، وعلى أثر ذلك سارعت السلطات البريطانية إلى القيام بحملة اعتقالات طالت عمدة المدينة، و(٥٨) شخص وصدر حكم الإعدام بحق (٥١) منهم [٢٠]. وتم تخفيف الحكم بحق (٢٣) آخرين [٢١].

المبحث الثاني ــ تداعيات أحداث ثورة (١٩١٩) في مجلس العموم البريطاني:

ساهم مجلس العموم البريطاني بشكل فعال في تقديم بعض المقترحات في منتصف آذار ١٩١٩، إلى الحكومة بهدف تحسين الأوضاع السياسية في مصر، وكان من أبرز تلك المقترحات هو تغير نهج السياسة البريطانية في مصر من خلال أستبدال المندوب السامي هناك، وبالفعل أخذت الحكومة

البريطانية بمقترح مجلس العموم، وانيطت مهام المندوب السامي إلى الجنرال أدموند اللنبي Edmund Allenby [٢٢].

كان مجلس العموم البريطاني مطلعاً بشكل جيد على مجمل الأوضاع السياسية في مصر، إذ كان على أتصال وثيق مع وزير الخارجية البريطاني آرثر بلفور Arthur Balfour [٢٣]. إذ أجرى المجلس مناقشات عدة في الرابع والعشرين من آذار ١٩١٩، حول اعمال التخريب التي طالت خطوط الاتصالات البرقية والهاتفية بين الاسكندرية والقاهرة، نظراً لاعمال الشغب الناجمة عن الاضطرابات الأخيرة، وتسأل بعض اعضاء المجلس؟ عما إذا كانت هنالك خطوط بدائل اتخذت لاستعادة الرسائل والتقارير المرسلة بين مصر وبريطانيا [٢٤]. وقد أجابت وزارة الخارجية البريطانية حول تسأل الاعضاء في تقرير ارسل إليه في الخامس والعشرين من آذار بينت فية قيام السلطات البريطانية باستعادة الاتصالات البرقية بين القاهرة وطنطا وبين الإسكندرية والقاهرة، فضلا على أن البلاد تشهد حالة من التحسن النسبية في معظم مناطق مصر، ماعدا مدن دمنهور، وكفر الزيات، وصعيد مصر [٢٥].

ولعل مجلس العموم نجح في تبني تغير نهج السياسة الريطانية في مصر عبر ممثلها هناك اللورد اللنبي، الذي سارع فور وصوله إلى مصر في تقييد نشاط الحركة الوطنية في البلاد. بعد أن قام بعدة أعمال لعل أهمها: الاجماع الذي عقده في الحادي والثلاثين من آذار ١٩١٩، مع أكثر الشخصيات الدينية والسياسية نفوذاً في مصر، وهم كل من (عميد الأزهر، مفتي البلاد، البطريك القبطي، تسعة وزراء سابقين، فضلا عن، عدد أخر من وجهاء مدينة القاهرة) وفي نهاية الاجماع أتفقوا على توجيه نداء إلى الأمة المصرية عبروا فيه بالعودة

إلى السلام وعدم جدوى العنف في تحقيق المطالب، وبدى التعاون واضحاً في سعي الجانب المصري لعودة الهدوء[٢٦].

وقد ساعدت الجهود التي بذلتها الشخصيات الشعبية، من أجل المطالبة بحقوق المصريين، على قيام السلطات البريطانية في مصر باصدار بعض المقترحات إلى وزارة الخارجية البريطانية في مطلع نيسان ١٩١٩، والتي بدورها أرسلت تلك المقترحات لمجلس العموم للبت فيها [٢٧]. ولعل من أهم تلك المقترحات تسريح بعض من المقاتلين المصريين(الذين تم تجنيدهم في الحرب العالمية لدعم القوات البريطانية في مصر) من قوة المشاة المصرية، في محاولة لكسب الرأي العام المصري في ذلك الوقت، مع التأكيد على أن الحكومة البريطانية انجزت قبل رفع المقترح مايقارب (٣٨,٥٥٩) معاملة تسريح حتى آواخر أذار ١٩١٩[٢٨]. وعلى الرغم من ذلك بيد أن الشخصيات الشعبية المصرية اصرت على المندوب السامي البريطاني تحقيق المطلب الشعبي الاول وهو عودة سعد زغلول من المنفى، ومشاركته في مؤتمر باريس [٢٩]. وبموجب الصلاحيات الممنوحة من الحكومة البريطانية إلى اللورد اللنبي اصدر في السابع من نيسان اعلاناً جاء فيه:((**قررت أن كل من سعد زغلول، وإسماعيل صدقي، ومحمد محمود، وحمد الباسل، يطلق سراحهم من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر**)) [٣٠].

وعلى الرغم من مشاركة الوفد في مؤتمر باريس، الا أنه لم يحقق أية مكاسب سياسية، أذ أعترف المؤتمر بحق الحماية البريطانية على مصر [٣١]. وعليه، سارعت النخب السياسية البريطانية إلى ترسيخ فكرة الحماية، أذ عبر وزير الخارجية البريطاني اللورد كورزون Lord Gurzon [٣٢]. امام مجلس

العموم البريطاني في الخامس عشر من أيار ١٩١٩ قائلاً: ((**أن حكومة جلالة الملك لا تنوي مطلقاً أن تتجاهل أو تتخلى عن القيود والتبعات التي تتحملها عندما وضعت مهمة حكم مصر على عاتقها وهذه القيود والتبعات قد تأيدت بإعلان الحماية على البلاد**)) [٣٣].

حاول اللورد اللنبي تهدئة الأوضاع العامة في مصر، وبث روح التفاؤل لدى الرأي العام المصري، حينما أكد أن حكومته تعمل على دراسة مقترح أرسال" **لجنة إلى مصر**" تعمل على استرضاء المصريين، والاستماع إلى مطالبهم وآرائهم بخصوص مقترح الحكم الذاتي[٣٤]. لأجل ذلك وجد أعضاء مجلس العموم البريطاني أنفسهم أمام أختيار الشخصيات المناسبة للقيام بمهمة اللجنة، ولاسيما بعد ان دعا رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج Lloyd George [٣٥]. رئاسة مجلس العموم في حزيران عام ١٩١٩ لعقد جلسة مخصصة لترشيح اللجنة المرسلة إلى مصر[٣٦]. وفي الخامس من حزيران من العام نفسه، ناقش المقترح بشأن تقديم أسماء المندوبين إلى مصر المزمع ارسالها إلى مصر، ليتم دراسة الاسماء بشكل مستفيض في المجلس مع التأكيد على اختصاصات أعضاء اللجنة [٣٧]. وبالفعل فقد تمت موافقة المجلس على تولي اللورد ملنر وزير المستعمرات رئاسة اللجنة، وعضوية كل من رنل رود Rennell Road من كبار موظفي وزارة الخارجية، والجنرال مكسويل Maksuil، والجنرال أوين توماس Owen Thomas العضو في مجلس العموم والخبير في الشؤون الزراعية، وسسل هورست Cecil Horst من مستشاري وزارة الخارجية القانونيين [٣٨].

ولأجل تسهيل مهمة اللجنة في مصر، أجرى مجلس العموم البريطاني مناقشات عدة حول أتخاذ موقف رسمي من الحكومة البريطانية، حول بعض المواضيع الشائكة التي بدورها قد تساعد على تقليل سعة الهوة مابين الحكومة البريطانية ومطالب الوطنيين المصريين [٣٩]. ففي الثالث من تموز ١٩١٩، رأى المجلس ضرورة تسريح المقاتلين المصريين الذين جندوا للخدمة في الحرب العالمية خلال المدة (١٩١٥– ١٩١٧) بشرط موافقة وزير الحرب في الحكومة البريطانية[٤٠]. كما طالب مجلس العموم البريطاني في جلسته المنعقدة في السابع من تموز من العام نفسه ازالة الرقابة عن الصحف المصرية[٤١]. وقد رد المندوب البريطاني على طلب المجلس عبر برقية أرسلت إلى وزارة الخارجية البريطانية في اليوم التالي، على أنه رفع الرقابة عن الصحف المصرية في اليوم التالي من توقيع معاهدة السلام [فرساي] مع ألمانيا[٤٢]. وتطرق المجلس في الجلسة ذاتها إلى تحديد موعد لإرسال اللجنة[لجنة ملنر] وحذر المجلس من المقترحات الحكومية التي أوصت إرسال اللجنة في منتصف عام (١٩٢٠) معرباً أن هذا الموعد سوف يكون بعيداً جداً [٤٣]. يومها، ألتزمت الحكومة البريطانية بتوصيات المجلس وأعلنت رسمياً عن موعد ارسال لجنة ملنر في مطلع أيلول ١٩١٩، حسب توصيات مجلس العموم البريطاني[٤٤]. وقد شهدت المدة التي سبقت قدوم لجنة ملنر نوعاً من الحراك السياسي الغير مسبوق والذي أدى إلى تأجيل قدوم اللجنة إلى مصر لعل أهمها محاولة اغتيال يوسف وهبة باشا رئيس الوزراء المصري، وقد حملت الحكومة البريطانية السلطات المصرية جراء تدهور الوضع الأمني في البلاد، وتأجيل قدوم لجنة ملنر[٤٥]. لذلك سارعت الحكومة المصرية باصدار قوانين عدة للحد من التدهور الأمني في

البلاد، ففي الرابع من تشرين الثاني أعلنت الحكومة المصرية عن إصدارها قرار يقضي بمنع التظاهر في البلاد [٤٦]. كما أعلن المندوب السامي البريطاني في الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩١٩ ضرورة حضور الطلبة إلى مدارسهم وقت افتتاحها في الثالث والعشرين من تشرين الثاني من العام نفسه، فضلا عن، اعلانه في اليوم نفسه، منشوراً تضمن تحذيراً إلى كل أهالي مصر من مغبة التحريض على المظاهرات ضد السلطات البريطانية[٤٧]. وفي هذه الحالة بعثت السلطات البريطانية في مصر تقريراً مفصلاً عن الوضع السياسي في مصر إلى وزارة الخارجية والتي بدورها قامت بطرح التقرير في مجلس العموم البريطاني في الخامس والعشرين من تشرين الثاني ١٩١٩، جاء فيه :((**كان لسوء الحالة الاقتصادية في مصر، بعد الحرب العالمية الأولى وما ترتب عليها لتصل إلى درجة تفاقم سوء المعيشة في البلاد، لاسيما عام ١٩١٩ والتي صبت في صالح الوطنيين لمتابعة حملتهم ضد رئيس الوزراء المصري، وفي أوائل شهر حزيران أخذت ألاضطرابات تأخذ طابع مظاهرات صغيرة ثم سرعان ما توسعت تلك المظاهرات لاسيما في المجال الصناعي وكان ذلك بالتحديد في بداية شهر أب نتيجة التدهور الاقتصادي، ولكن تم استغلالها لأسباب سياسية، وشكلت نقابات عمالية لهذا الغرض، وفي الثاني من أيلول جرت محاولة اغتيال رئيس الوزراء المصري، ومن قام بالمحاولة كان طالباً في جامع الأزهر وتم اعتقاله وثبت أن وراء العملية دوافع سياسية، وتزامنت تلك الدوافع مع الشائعات المنتشرة في مصر والتي تفيد بأن مجلس الشيوخ الأمريكي كان يعد مصر بلاداً تابعةً أسمياً للدولة العثمانية وليست محمية**

بريطانية، هكذا كان تسلسل الأحداث في مصر في الفترة السابقة، لاسيما بعد تجدد الأحداث في تشرين الأول)) [٤٨].

وتاسيسا على ذلك، ارتاى مجلس العموم البريطاني بعد الأطلاع على التقرير اعلاة ضرورة الأسراع بارسال اللجنة إلى مصر، والا تفاقم الوضع إلى مايحمد عقباه، وبالفعل أوعزت الحكومة البريطانية إلى لجنة ملنر بالسفر إلى مصر، وقد وصلت اللجنة إلى مصر في السابع من كانون الأول من العام نفسه [٤٩]. ولم تمضي الأ أيام عدة حتى نشرت اللجنة بلاغها الرسمي في التاسع والعشرين من العام نفسه جاء فيه: **((جاءت اللجنة إلى مصر فأدهشتها ما رأته من الاعتقاد الشائع بين الجمهور بأن الغرض من مجيئها هو سلب شيء من الحقوق التي كانت لمصر إلى اليوم فاللجنة تعلن فساد هذا الاعتقاد وأنه لا نصيب له من الصحة البتة وإنما أوفدتها الحكومة البريطانية بموافقة المجلسين النواب والأعيان لغرض واحد ألا وهو التوفيق بين أماني الأمة المصرية وبين ما للدولة البريطانية العظمى من المصالح الخاصة في مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة لجميع الأجانب القاطنين فيها وأن اللجنة لعلى يقين من أنه إذا ما توفر حسن النية وصدق الإخلاص بين الجانبين يصبح من الميسور تحقيق هذه الغاية وأنها لترغب رغبة صحيحة صادقة في أن تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر أساسها اتفاق ودي يستأصل كل سبب التنافر فيتمكن المصريون من أن يفزعوا جهدهم في ترقية شؤون بلادهم تحت أنظمة دستورية، وللوصول إلى هذه الغاية تود اللجنة أن تقف على آراء الهيئات المشخصة للأمة المصرية وآراء الأشخاص الذين يهتمون اهتماماً صادقاً بخير بلادهم ويتمكن كل فرد من إبداء رأيه بغاية**

الصراحة ونهاية الحرية إذ ليس من غرض اللجنة تقييد الآراء أو المناقشة بقيد ما أو حصرها في دائرة مخصومة وهي تعلن أن الدخول في المناقشة لا تعد اعترافاً بمبدأ أو تنازلاً عن رأي من قبل اللجنة أو من قبل المناقش معها وأن حرية المناقشة شرط أساسي للنجاح وبدونها يتعذر رفع سوء الفهم والوصول إلى اتفاق)) [٥٠].

المبحث الثالث: المداولات السياسية في مجلس العموم البريطاني من تقرير لجنة ملنر (١٩٢٠- ١٩٢١):

منذ الأيام الأولى لتشكيل لجنة ملنر سعى مجلس العموم إلى متابعة إعمالها بكل حرص، ناهيك عن متابعة الأوضاع السياسية في مصر، حينما خاب أمل اللجنة في تحقيق النتائج المرجوة، لم يكن امامها سوى تقديم المبررات السياسية لمجلس العموم البريطاني. ولعل أهم تلك المبررات، ضرورة الأعتراف الرسمي من الحكومة البريطانية بقوة تأثير سعد زغلول ورفاقه على الرأي العام المصري[٥١]. مما أستدعى ذلك لإنعقاد مجلس العموم البريطاني في السادس عشر من آذار ١٩٢٠ وبحث كافة السبل التي تتفق مع وجهة النظر التي يتبناها معظم المصريين، في ظل امتناع عدد كبير منهم من التعبير عن أرائهم الشخصية إلى اللورد ملنر وأعضاء لجنته، كما تساءل المجلس عن أمكانية الوصول إلى قرار حازم في شأن القضية المصرية في ظل ضعف اطلاع اللجنة على الرأي العام المصري [٥٢].

كان من النتائج المهمة التي أحدثها التطور السياسي في مصر لاسيما في عام ١٩٢٠، ظهور احزاب سياسية كالحزب الأشتراكي، والحزب الشيوعي المصري، كما ظهرت البدايات الأولى لنشاط الحركة النقابية في مصر ، وإنشاء أول اتحاد للنقابات المصرية في العام ذاته(٥٣). تركت التغيرات السياسية الجديدة في مصر أثارها على مقترحات مجلس العموم البريطاني، إذ طالب المجلس الحكومة البريطانية أن تأخذ بنظر الاعتبار المعطيات السياسية الجديدة في مصر، لاسيما وأن تلك الأحزاب مدعومة بأغلبية كبيرة من مختلف شرائح المجتمع المصري (٥٤). كما حذر المجلس السلطات البريطانية في مصر، من ردود فعل عكسية، قد ترافق إعلان تقرير لجنة ملنر المزمع إعلانه في وقت قريب، مما يؤدي ذلك إلى توحيد المواقف الرافضة للوجود البريطاني مابين الأحزاب السياسية الجديدة من جهة والوطنيين المصريين من جهة أخرى على الرغم من الأختلاف الواضح مابين أيدولوجية تلك الأحزاب (٥٥).

وتماشياً مع تلك المخاوف سعت الحكومة البريطانية إلى توطيد حكم السلطان بوضعها (نظام لوراثة العرش في مصر بشكل رسمي) والاعتراف بالأمير فاروق ولياً للعهد في ١٥ نيسان ١٩٢٠ (٥٦). لذلك كان على مجلس العموم البريطاني أتباع أفضل الطرق التي يتم من خلالها إعلان لجنة ملنر. وهذا ما تم بالفعل ففي العشرين من نيسان ١٩٢٠ أكد أعضاء مجلس العموم البريطاني على أهمية الحفاظ على المصالح البريطانية في مصر في ظل التحديات السياسية القائمة هناك، وراى المجلس بضرورة تأمين تلك المصالح قبل إعلان تقرير لجنة ملنر(٥٧). أدرجت تلك المقترحات على جدول اعمال المجلس المزمع عقدها في الأسبوع القادم، وفي الثامن والعشرون من نيسان سعى

المجلس إلى إيجاد توازن سياسي مابين طموحات المصريين في الاستقلال ومابين المصالح البريطانية المتمثلة بقناة السويس، وجرى نقاش مستفيض حول مصير قناة السويس في حالة منح الاستقلال لمصر، وأفضى اقتراح داخل المجلس على وضع قناة السويس تحت أشراف الأمم المتحدة، وطالب المجلس عبر الحكومة البريطانية، مجلس الأمم المتحدة باستعداده لتولي هذه الرقابة [٥٨]. إلا أن الحكومة البريطانية رفضت هذا المقترح وفضلت أن تبقى لبريطانيا اليد الطولى في القناة [٥٩]. وبعد عدم التوصل إلى قرار نهائي مابين مجلس العموم البريطاني وحكومته بشأن تأمين المصالح البريطانية في مصر، أقترح المندوب السامي في مصر على وزارة الخارجية، منح الحكومة البريطانية شرعية رسمية لشخصية سعد زغلول لعقد مفاوضات معه، وذلك نظراً لما يتمتع به من شعبية واسعة عند المصريين، فضلاً على أن منح سعد زغلول صفة رسمية قد يقطع شوطاً طويلاً في أيجاد حل حاسم لتأمين المصالح البريطانية في مصر، وقد سارعت وزارة الخارجية البريطانية إلى رفع هذا المقترح إلى مجلس العموم البريطاني، وقد رد المجلس على هذا المقترح، بأنه ضمن الصلاحيات الممنوحة للورد ملنر، وأيدت الحكومة البريطانية ماذهب اليه المجلس [٦٠]. وفي هذه الحالة وافق اللورد ملنر على توجه سعد زغلول والوفد المرافق له إلى لندن لاستئناف المفاوضات، إلا أن الحكومة المصرية ألتي كان يشغلها يوسف وهبة لوحت بأن مصير المفاوضات المزمع عقدها الفشل وسوف تؤدي إلى حدوث حالة من عدم الاستقرار داخل البلاد، فضلاً عن ذلك فان فتور العلاقة بين السلطان ورئيس الوزراء أسهم في رغبة الأخير بتقديم استقالته في التاسع عشر أيار من العام نفسه مبرراً ذلك بتدهور حالته الصحية، وإزاء

ذلك أنيط مسؤولية تأليف الوزارة إلى وزير الداخلية في الوزارة السابقة محمد توفيق باشا [٦١]. وعلى الرغم من الأحداث السياسية السابقة ألا أن سعد زغلول عزم على السفر إلى لندن لإجراء المفاوضات مع ملنر وبالفعل ففي الخامس من حزيران من العام نفسه سافر وبقية أعضاء الوفد إلى لندن، وفي اليوم التالي التقى الوفد المصري مع أعضاء لجنة ملنر وتبادلا الآراء بخصوص الوضع السياسي في مصر، وكيفية تأمين المصالح البريطانية هناك [٦٢]. وفي هذه الحالة سعى مجلس العموم البريطاني إلى أن يتتدخل في المفاوضات المنعقدة مابين ملنر وزغلول، ففي جلسته المنعقدة في الرابع عشر من حزيران أقترح المجلس على الوفد المفاوض مع سعد زغلول بأن يشترط على الوفد المصري في حالة رفض الوفد المقترحات البريطانية بشأن (تأمين المصالح)، بأن تخضع المقترحات المرفوضة من الوفد إلى استفتاء شعبي ألا أن بعض الأعضاء اعترضوا على ذلك بحجة تجاهل مبدأ تقرير المصير [٦٣]. ومن الملاحظ أن السلطات البريطانية في مصر شرعت لممارسة نوع أخر من الضغط السياسي على الوفد المصري المفاوض يتزامن مع سير المفاوضات باستخدام وسائل عدة لعل أهمها، إرسال السلطات البريطانية عدلي يكن إلى لندن لتقريب وجهات النظر بين سعد زغلول وملنر، ويبدو أن ذلك كان الهدف المعلن، إما الهدف الكامن من وراء ذلك هو محاولة شق وحدة الوفد المفاوض. كما قامت ألسلطات البريطانية بحملة اعتقالات في البلاد في الأول من تموز ١٩٢٠ وقد أرسل مصطفى النحاس برقية إلى الوفد في اليوم ذاته تبين الوضع السياسي في مصر بعد أن قامت السلطات البريطانية باعتقال عبد الرحمن فهمي و(٢٧) شخصاً من زعماء الطلبة [٦٤]. وفي الواقع أن تلك الوسائل بدأت

تعكر سير عمل المفاوضات الثنائية، ليتوصل الطرفان إلى عدم اتفاق بخصوص القضية المصرية، ليعود سعد زغلول إلى القاهرة في أيلول من العام نفسه، وقد رحب الرأي العام المصري مواقف سعد زغلول الحازمة تجاه مطالبه في نيل الاستقلال [٦٥].

وفي هذه الحالة كان على مجلس العموم إيجاد الحلول المناسبة لمنع تفاقم الوضع السياسي في مصر، وبناء على ماسبق أقترح عدد من النواب مناقشة مطالب المصريين لاسيما الدستور المزمع تنفيذه بعد مرحلة الاستقلال في حالة حدوث، فضلاً عن المصالح البريطانية في مصر وعلاقة مصر بالسودان، وقد وافق رئيس مجلس العموم البريطاني على إدراج المقترحات السابقة في جدول اعمال المجلس، وخصص يومي العشرون والأول والعشرون من تشرين الأول لتدوال تلك المقترحات [٦٦].

وفي التاسع من كانون الأول من العام نفسه، قدم اللورد ملنر تقريره إلى الحكومة البريطانية والتي عدته أهم وثيقة رسمية مدروسة، وعزى سبب تأخير نشر هذا التقرير لهذه المدة الطويلة هو لرغبة اللجنة ترجمته إلى اللغة العربية لكي ينشر في لندن والقاهرة في أن واحد ليقدم أستقالته من رئاسة اللجنة مطلع عام (١٩٢١)[٦٧].

الـخاتـــمة :

وقد توصل الباحث إلى نتائج عده أهمها :

١- كان معظم أعضاء مجلس العموم البريطاني مناسقين سياسياً للحزب الذي يشغل الحكومه نظراُ لما تفرزه الأنتخابات البرلمانية البريطانية، وعلى هذا الأساس أصبح أكثرية أعضاء الحزب الحاكم داخل المجلس هم المحرك الرئيس للحكومة البريطانية .

٢- رافق أنطلاق ثورة عام (١٩١٩) في مصر ونشوء حزب الوفد المصري مع أزدياد حدة التنافس السياسي مابين الأحزاب السياسية البريطانية، إذ كان القانون البريطاني يسمح لرئيس الوزراء، زعيم حزب الأغلبية في مجلس العموم، أما زعيم ثاني أكبر حزب في البرلمان فيكون زعيم المعارضة فاصبحت القضية المصرية ورقة ضغط سياسي على الحزب الحاكم.

٣- كان لأنتشار التعليم في مصر وارتقى أساليب الحياة عما كانت عليه قبل عام(١٩١٩) فضلا عن وقوف الصحافة إلى جانب الوطنيون أثر فعال في جعل المجتمع على دراية أكثر وأشد تبرمًا على النظم الاستعمارية .

٤- حاول مجلس العموم البريطاني تهدئة الشعب المصري من خلال أرسال لجنة مهنية لدراسة مطالب المصريين، لاسيما بعد تفاقم الأوضاع السياسية في البلاد.

٥- أنتهج مجلس العموم البريطاني سياسة تتناغم مع تطور الحركة الوطنية المصرية، والمتمثلة بعدم أرجحية أساليب العنف والبطش التي كانت

تستخدمها قوات الأحتلال البريطاني في البلاد، وضرورة القيام بمبدا المفاوضات مع زعماء الحركة الوطنية.

٦- ساهم مجلس العموم البريطاني وبشكل فعال في توطيد النفوذ البريطاني في مصر من خلال اقرار المقترحات الناجعة في معظم الازمات السياسية التي واجهتها الحكومة البريطانية هناك عبر خلق جو عام في مصر يدعم فكرة الاستقلال ضمن انشاء لجنة سياسية تاخذ على عاتقه تبني مساعي الحركة الوطنية في مصر مقابل تامين المصالح البريطانية في البلاد.

٧- سعى مجلس العموم البريطاني من خلال حكومته تاسيس علاقات متبادلة مع مصر تساهم في تحقيق الهيمنة السياسية البريطانية على البلاد مقابل الاستقلال الشكلي لمصر.

٨- تتميز معظم القرارات التي تصدر من مجلس العموم البريطاني بحنكة سياسية بابراز مطالب الراي العام عكس متبنايات السياسة البريطانية التي تدعوا الى الحفاظ على المصالح البريطانية في البلاد.

٩- كانت أيدولوجية النظام السياسي البريطاني دوراً كبير في نجاح السياسة البريطانية في تخطي الأزمات السياسية داخلياً وخارجياً، أذ رسخ النظام السياسي المتبع في بريطانيا مبدأ الفصل مابين السلطات (التشريعية، التفيذية، القضائية) وهذا ماعزز الوصول إلى القرارات الناجعة في مواجهة الأزمات السياسية.

الهوامـــــش

(١) سعد زغلول (١٨٥٩-١٩٢٧): سياسي مصري ولد في مصر، وتتلمذ منذ طفولته على يد جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، وسرعان ما أكتسب من ذلك ثقافة جيدة الخطب والتي أتاحت له الفرصة للعمل في مضمار الصحافة، ثم شغل وظيفة نائب رئيس القسم الأدبي في جريدة الوقائع المصرية وتدرج في الوظائف، ثم تزعم المعارضة في الجمعية التشريعية بعد الحرب العالمية الأولى. للمزيد من التفاصيل أنظر: لاشين، عبد الخالق محمد، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية حتى عام (١٩١٤)، ط١، القاهرة، ١٩٧١، ص ص ٢٢- ١٤٨.

(٢) الصائغ، صادق جعفر عودة، السياسة البريطانية تجاه مصر(١٨٨٢-١٩٣٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة كربلاء، ٢٠١٥، ص، ١٦٥.

(٣) نقلاً عن ، عرفات، علاء الدين، العلاقات المصرية الأمريكية، القاهرة،٢٠٠١ ، ص، ٣٢.

(٤) مؤتمر فرساي : هي معاهدة عقدت مابين الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى من جهه، والمانيا من جهة ثانية في الثامن عشر من حزيران ١٩١٩، وقد نالت هذه المعاهدة اهتماما بالغا من قبل الحلفاء، نظرا لثقل الدور الألماني في الحرب، وعرفت هذه المعاهدة بهذا الاسم نسبة إلى القاعة التي عقدت فيها (قصر فرساي) في فرنسا وبلغت عدد صفاحتها مايقارب (٢٣٠) صفحة . للمزيد من التفاصيل أنظر: صباح كريم الفتلاوي ، و ايمان نصيف جاسم ، مقررات مؤتمر الصلح للامبراطورية الالمانية في عام ١٩١٩ دراسة تحليلية، مركز دراسات الكوفة ، جامعة الكوفة، العدد السادس ، ٢٠٠٧، ص ٢٧٠.

(٥) وهي حركة شعبية مفادها جمع التواقيع من الشعب المصري لتوكيل سعد زغلول ورفاقه في السعي من أجل الأستقلال، وكانت هذه الخطوة ضروية لأكتساب الشرعية للوفد المصري الساعي للمشاركة في مؤتمر الصلح المزمع عقده في باريس عام(١٩١٩)،

وقد ساعد ذلك على بروز سعد زغلول كزعيم سياسي للحركة الوطنية. للمزيد من التفاصيل أنظر: الرافعي، عبد الرحمن، ثورة١٩١٩ تاريخ مصر القومي (١٩١٤-١٩١٩)، ط٤، القاهرة، ١٩٨٧، ص، ١٢٣.

(٦) فرانسيس ريجينالد ونجيت Francis Reginald Wingate (١٨٦١- ١٩٥٣): قائد عسكري وسياسي بريطاني، تلقى تعليمه في مدرسة سانت جيمس، كلف في خدمة بلاده في سلاح المدفعية الملكي في (٢٧ تموز ١٨٨٠) عندما أنضم إلى الكتيبة الرابعة للجيش المصري ، أصبح سكرتير العسكري للسير أيفلين وود عام (١٨٨٣) ، شارك في العمليات العسكرية على الحدود مع السودان عام (١٨٨٩)، عين حاكما لسودان خلال الفترة (١٨٩٩-١٩١٦) أتقن اللغة العربية. للمزيد من التفاصيل أنظر:

Daly, M.W, The Sir Dar(Sir Reginald Wingate the British Empire in the Middle East), Now York, 1997, P- P. 7-18.

(7)Pollard, Lisa, Nurturing The Nation(1805- 1923), London,2005, P.174.

(٨) نقلا عن : جبر، مصطفى النحاس، سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية من (١٩١٤- ١٩٣٦)، ط١، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٧٣.

(9) Pollard, OP. Cit., P.174.

(١٠) ديفيد وطسون David Watson (١٨٦٩ - ١٩٢٢): قائد بريطاني ولد في مدينة كوبيك، أمتهن العمل الصحفي في بادئ الأمر، ثم سرعان ما دخل في الجيش ، ليتدرج في الرتب العسكرية خلال المدة (١٩٠٣- ١٩١٤) وقد شارك في الحرب العالمية. للمزيد من التفاصيل أنظر: Internet, Wikipedia, David Watson .

(١١) رزق، يونان لبيب، تاريخ الوزارات المصرية، ط١، القاهرة ، ١٩٧٥، ص، ٢٠٨.

(١٢) ألشمري ، مازن مهدي عبد الرحمن ، إسماعيل صدقي ودوره في السياسة المصرية (١٨٧٥- ١٩٥٠) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (أبن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص، ٤٣.

([13]) Pollard, OP. Cit., P.174.

([14])Valentine, Chirol, The Egyptian Problem, London, 1921, p. 129 .

([15]) Pollard, OP. Cit., P.175.

([١٦])حامد رءوف عباس و عرب، محمد صابر، مصر في القرن العشرين مختارات من الوثائق السياسية ، ط ١، مجلد الأول، القاهرة، ٢٠٠٢، ص، ١٧٤.

([١٧]) الصائغ، المصدر السابق، ص، ١٦٨.

([18]) Pollard, OP. Cit., P.175.

([19]) Cole, Juan .R.I., Colonialism and Revolution in the Middle East, New Jersey, 1993, p. 111.

([20]) Valentine, OP. Cit., P. 184.

([21]) Ibid., P.185.

([٢٢]) أدموند هنري هينمان اللنبي Edmund Henry Hynman Allendy (١٨٦١-١٩٣٦): قائد وسياسي بريطاني ، خدم بلاده في حروب عده من أهمها حرب البوير الثانية، والحرب العالمية الأولى التي بزغ نجمه خلالها وبالتحديد عام (١٩١٧) خلال حملة سيناء وفلسطين واستطاع تحقيق النصر على القوات العثمانية الجيش الثامن المرابط في فلسطين ، أصبح المفوض السامي في مصر والسودان خلال الفترة (١٩١٩- ١٩٢٥). للمزيد من التفاصيل أنظر:

ويفل، المارشال، اللنبي في مصر، ترجمة علي أبراهيم الأقطش و مصطفى كامل فوده، ط١، القاهرة، (د.ت)، ص- ص ٤٦- ٦٥.

([٢٣]) آرثر جيمس بلفور Arthur James Balfour (١٨٤٨- ١٩٣٠): سياسي ورجل دولة بريطاني من أصول اسكتلندية، تولى العديد من المناصب في الحكومة البريطانية فقد شغل منصب الحاكم العام في أيرلندا للمدة (١٨٨٦- ١٨٩٢) ثم أصبح وزير للخزانة في (١٨٩٥) ورئيس للوزراء للمدة مابين (١٩٠٢- ١٩٠٥) وقد رافق حكومته خلافات واسعة على أثر إصلاح التعريفة الكمركية، مما تسبب في خسارته في

انتخابات (١٩٠٦) ، كما شغل منصب وزير البحرية خلال الحرب العامية الأولى في (١٩١٥) ثم الخارجية خلال المدة (١٩١٦- ١٩١٩). للمزيد أنظر:

Eccleshall, Robert and Walker, Graham, Biographical Dictionary of British Prime Ministers, London, 1998, p.231.

([24])Discussions of the British House of Commons H.C., Deb , 24 March 1919, Vol: 114, cc 14- 6.

([25])Discussions of the British House of Commons H.C., Deb , 24 March 1919, Vol: 114, cc 14- 6.

([26])Valentine, OP. Cit., P.191.

([٢٧]) الصائغ، المصدر السابق، ١٧٢.

([28])Discussions of the British House of Commons H.C., Deb , 31 March 1919, Vol: 114, cc 898 - 9.

([29]) F.O. 407/ 184, Allenby to Curzon , April, 9, 1919.

([٣٠]) نقلا عن: الصائغ، المصدر السابق، ص، ١٧٢.

([31]) Valentine, OP. Cit., P.194.

([٣٢])جورج ناثانيال كورزون George Nathaniel Curzon (١٨٥٩- ١٩٢٥): سياسي بريطاني من حزب المحافظين شغل منصب الحاكم العام للهند مابين (١٨٩٩-١٩٠٥)، وأصبح وزيراً للخارجية خلال المدة (١٩١٩- ١٩٢٤). للمزيد من التفاصيل أنظر:

Chambers Dictionary of Word History, edited by: Bruce Plenman, Great Britain, `1994, P.248.

([٣٣]) نقلا عن: حامد و عرب، المصدر السابق، ص ١٩٣.

([٣٤]) الصائغ، المصدر السابق، ص، ١٧٤.

(٣٥)دافيد لويد جورج David Lloyd George (١٨٦٣- ١٩٤٥): سياسي ورجل دولة بريطاني مثل حزب الأحرار من مدينة ويلز، دخل مجلس العموم البريطاني عام (١٨٩٠)، عارض حرب البوير، تولى مناصب عده أصبح وزيرا للتجارة عام (١٩٠٦) ووزيرا للمالية عام (١٩٠٨) وفي عام (١٩٠٩) قدم ميزانية مالية أحدثت جدلاً حكومياً واسعاً، لاحتوائها على مشاريع أصلاحية، شغل منصب رئاسة الوزراء للحقبة مابين (كانون الأول ١٩١٤- تشرين الأول ١٩٢٢). للمزيد من التفاصيل أنظر: Eccleshall and Walker, OP. Cit., P252.

(36)Discussions of the British House of Commons H.C., Deb , 4 June 1919, Vol: 116 , c , 1996.

(37)Discussions of the British House of Commons H.C., Deb , 5 June 1919, Vol: 116 , c , 2181.

(38) Pollard, OP. Cit., P.177.

(٣٩) الصائغ، المصدر السابق، ص، ١٧٨.

(40)Discussions of the British House of Commons H.C., Deb, 3 July 1919, Vol: 117,c 1186 .

(41)Discussions of the British House of Commons H.C., Deb,18 August 1919, Vol: 119,c 1898.

(٤٢) تضمنت معاهدة فرساي: المنعقدة بين الحلفاء وألمانيا مواد عدة تخص الوضع السياسي في مصر في ذلك الوقت ومن تلك المواد (١٤٨ ، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤) وقد شملت تلك المواد مزايا سياسية واقتصادية للحكومة البريطانية في مصر، فضلا عن اعتراف ألمانيا بنظام الحماية البريطانية على مصر. للمزيد من التفاصيل أنظر: حامد و عرب ، المصدر السابق ص- ص ٢٢٧ – ٢٢٨.

(43)Discussions of the British House of Commons H.C., Deb, 8 July 1919, Vol: 117,cc 1378-9.

(44)Discussions of the British House of Commons H.C., Deb,18 August 1919, Vol: 119,c 1898.

(45)Discussions of the British House of Commons H.C., Deb, 3 November 1919, Vol: 120 ,c 1123.

(٤٦) الصائغ، المصدر السابق، ص، ١٧٨.

(٤٧)حامد و عرب، المصدر السابق، ص ٢٣٨.

(48)Discussions of the British House of Commons H.C., Deb,25 November 1919, Vol: 37 ,c c 339-5.

(٤٩) الصائغ، المصدر السابق، ص، ١٨٣.

(٥٠)حامد و عرب، المصدر السابق، ص ٢٤٢.

(٥١)الصائغ، المصدر السابق، ص، ١٨٣.

(52)Discussions of the British House of Commons H.C., Deb, 16 March 1920, Vol : 126, c 1992.

(٥٣).عبد الملك، أنور، المجتمع المصري والجيش، ط ١، ترجمة محمود حداد و ميخائيل خوري، بيروت، (د. ت)،ص، ٥١.

(٥٤) الصائغ، المصدر السابق، ص، ١٨٥.

(55)Discussions of the British House of Commons H.C., Deb, 28 April 1920, Vol : 128, c 1228.

(٥٦) الصائغ، المصدر السابق، ص، ١٨٧.

(57)Discussions of the British House of Commons H.C., Deb, 20 April 1920, Vol : 128, c 217.

(58)Discussions of the British House of Commons H.C., Deb, 4 May 1920, Vol : 128, c 1864.

(٥٩) الصائغ، المصدر السابق، ص، ١٨٩.

(٦٠) سليم، محمد كامل، صراع سعد في أوربا، ط ١، القاهرة، ٢٠٠١، ص- ص ٨ – ١٠.

(61) Pollard, OP. Cit., P. 175.

(٦٢) سليم، المصدر السابق، ص، ١٢.

(63)Discussions of the British House of Commons H.C., Deb, 20 October 1920, Vol : 133, cc 918-9.

(٦٤)حامد وعرب، المصدر السابق، ص- ص ٢٥٩- ٢٦٠.

(٦٥) الصائغ، المصدر السابق، ص، ١٩١.

(٦٦) المصدر نفسه، ص، ١٩٢.

(67)Discussions of the British House of Commons H.C., Deb, 09 February 1921, Vol : 150, c 282 .

قـائمة المصــادر

1- Discussions of the British House of Commons H.C., Deb, 09 February 1921, Vol : 150, c 282 .

2- Discussions of the British House of Commons H.C., Deb, 20 October 1920, Vol : 133, cc 918-9.

3- Discussions of the British House of Commons H.C., Deb, 20 April 1920, Vol : 128, c 217.

4- Discussions of the British House of Commons H.C., Deb, 4 May 1920, Vol : 128, c 1864.

5- Discussions of the British House of Commons H.C., Deb, 28 April 1920, Vol : 128, c 1228.

6- Discussions of the British House of Commons H.C., Deb, 16 March 1920, Vol : 126, c 1992.

7- Discussions of the British House of Commons H.C., Deb,25 November 1919, Vol: 37 ,c c 339-5.

8- Discussions of the British House of Commons H.C., Deb, 8 July 1919, Vol: 117,cc 1378-9.

9- Discussions of the British House of Commons H.C., Deb,18 August 1919, Vol: 119,c 1898.

10- Discussions of the British House of Commons H.C., Deb, 3 November 1919, Vol: 120 ,c 1123.

11- Discussions of the British House of Commons H.C., Deb, 3 July 1919, Vol: 117,c 1186 .

12- Discussions of the British House of Commons H.C., Deb,18 August 1919, Vol: 119,c 1898.

13- Discussions of the British House of Commons H.C., Deb , 4 June 1919, Vol: 116 , c , 1996.

14- Discussions of the British House of Commons H.C., Deb , 5 June 1919, Vol: 116 , c , 2181.

15- Discussions of the British House of Commons H.C., Deb , 31 March 1919, Vol: 114, cc 898 - 9.

16- Discussions of the British House of Commons H.C., Deb , 24 March 1919, Vol: 114, cc 14- 6.

17- F.O. 407/ 184, Allenby to Curzon , April, 9, 1919 .

18- Pollard, Lisa, Nurturing The Nation(1805- 1923), London,2005.

19- Valentine, Chirol, The Egyptian Problem, London, 1921.

20- Cole, Juan .R.I., Colonialism and Revolution in the Middle East, New Jersey, 1993.

21- Daly, M.W, The Sir Dar(Sir Reginald Wingate the British Empire in the Middle East), Now York, 1997.

22- Eccleshall, Robert and Walker, Graham, Biographical Dictionary of British Prime Ministers, London, 1998.

23- Chambers Dictionary of Word History, edited by: Bruce Plenman, Great Britain, `1994.

٢٤- لاشين، عبد الخالق محمد، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية حتى عام (١٩١٤)، ط١، القاهرة، ١٩٧١.

٢٥- الصائغ، صادق جعفر عودة، السياسة البريطانية تجاه مصر(١٨٨٢-١٩٣٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة كربلاء، ٢٠١٥.

٢٦- صباح كريم الفتلاوي ، و ايمان نصيف جاسم ، مقررات مؤتمر الصلح للامبراطورية الالمانية في عام ١٩١٩ دراسة تحليلية، مركز دراسات الكوفة ، جامعة الكوفة، العدد السادس ، ٢٠٠٧.

٢٧- عرفات، علاء الدين، العلاقات المصرية الأمريكية، القاهرة،٢٠٠١.

٢٨- الرافعي، عبد الرحمن، ثورة١٩١٩ تاريخ مصر القومي (١٩١٤- ١٩١٩)، ط٤، القاهرة، ١٩٨٧.

٢٩- جبر، مصطفى النحاس، سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية من (١٩١٤-١٩٣٦)، ط١، القاهرة، ١٩٨٥.

٣٠- رزق، يونان لبيب، تاريخ الوزارات المصرية، ط١، القاهرة ، ١٩٧٥.

٣١- ألشمري ، مازن مهدي عبد الرحمن ، إسماعيل صدقي ودوره في السياسة المصرية (١٨٧٥- ١٩٥٠) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (أبن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

٣٢- حامد رءوف عباس و عرب، محمد صابر، مصر في القرن العشرين مختارات من الوثائق السياسية ، ط ١، مجلد الأول، القاهرة، ٢٠٠٢.

٣٣- عبد الملك، أنور، المجتمع المصري والجيش، ط ١، ترجمة محمود حداد و ميخائيل خوري، بيروت، (د. ت).

٣٤- سليم، محمد كامل، صراع سعد في أوربا، ط ١، القاهرة، ٢٠٠١.

٣٥- ويفل، المارشال، اللنبي في مصر، ترجمة علي أبراهيم الأقطش و مصطفى كامل فوده، ط١، القاهرة، (د.ت) .